**المحور الرابع:الإجراءات التمهيدية والأعمال التفصيلية في عملية التدقيق البنكي**

تسبق عملية التدقيق في البنوك التجارية إجراءات تمهيدية من الواجب أخذها بعين الاعتبار قبل الشروع في الأعمال التفصيلية لهذه العملية.

**أولا: الإجراءات التمهيدية في عملية التدقيق البنكي** تتمثل هذه الإجراءات بشكل عام في ما يلي:

1-إجراءات الملف الدائم للبنك:

يشمل الملف الدائم على البيانات الخاصة بالنشاط والمذكرات المستمرة الأثر، ويطلق عليه "الملف الدائم" لما يتضمنه من بيانات سوف تستمر طول السنين دون تقييد ما لم تطرأ بعض التغييرات عليها، أما الملف الجاري فهو عبارة عن ملف مفتوح لأوراق عمل كل عملية تدقيق، و الذي يمثل سجلا مفصلا لأعمال التدقيق و الاختبارات التي أجريت أثناء التدقيق، إذ يعد هذا الملف لحفظ المستندات و المذكرات و البيانات المتعلقة بعملية التدقيق لكل مهمة و لمرة واحدة.

2-تقييم نظم الرقابة الداخلية المطبقة: و تقرير مدى سلامة هذه النظم وفعالية نظام التدقيق الداخلي ودرجة الاعتماد عليه، و دراسة جميع الأنظمة و الضوابط و الإجراءات والسياسات الموضوعة من قبل مجلس الإدارة لضبط المخاطر ولحماية الموجودات وضبط الالتزامات ولوضع نظام محاسبي الذي يسهل تسجيل كافة العمليات وتزويد مجلس الإدارة بالتقارير اللازمة والمناسبة في الوقت المحدد.

3-التحقق من مدى التزام إدارة البنك وفروعه بدليل العمل و تعليماته: والتأكد من مدى كفايتها لتحقيق الرقابة على كافة الأعمال و التصرفات، وتنقسم هذه الرقابة إلى قسمين:

- رقابة دائمة: وذلك للمطابقة والأمن والمصادقة على العمليات المحققة، وكذا احترام كل التوجيهات والتعليمات والإجراءات الداخلية والتدابير المتخذة من البنك أو المؤسسة المالية، خصوصا تلك المتعلقة بمراقبة المخاطر المرتبطة بالعمليات.

- رقابة دورية: لمدى انتظام وامن العمليات واحترام الإجراءات الداخلية وفعالية الرقابة الدائمة ومستوى الخطر الممكن التعرض له فعلا، وأخيرا فعالية وملائمة أجهزة التحكم في المخاطر مهما كانت طبيعتها.

-4دراسة برامج وتقارير التدقيق الداخلي على إدارات البنك وفروعه في السنتين الأخيرتين: واستخلاص أهم الملاحظات التي وردت فيها.

-5دراسة جميع الحوادث المالية التي وقعت بالبنك: و أسباب وقوعها و الكشف عن التغيرات في نظام الرقابة الداخلية التي سهلت وقوعها وتفاديها مستقبلا.

**ثانيا:الأعمال التفصيلية في عملية التدقيق البنكي:**

بعد إكمال المدقق للإجراءات التمهيدية يقوم بالأعمال التفصيلية التالية:

1- تحديد فروع البنك التي سيتم القيام بعملية التدقيق فيها: على أن تحدد هذه الفروع على أساس أكبرها من حيث رقم الأعمال أو حجم النشاط أو الفروع التي تعرضت لمشاكل.

2- اعتماد إجراءات الجرد: بما في ذلك الحصول على نسخ إجراءات الجرد و تشكيل لجان الجرد وإعداد برنامج الإشراف على الجرد، والذي يتضمن:

- موجودات الخزينة من النقود المحلية والأجنبية؛

- البضائع المرهونة للبنك على القروض الممنوحة للزبائن.

- سندات الصندوق التي تعد ملكا للبنك والأخرى المودعة كضمان لديه.

- الأوراق التجارية المخصومة و برسم التحصيل؛

- الشيكات السياحية وخطابات الضمان الصادرة من البنك والأخرى المقدمة له.

3- اعتماد أسلوب المصادقات في التحقق من صحة الأرصدة المدينة والدائنة: ويوضح ببرنامج الحسابات التي سيتم إرسال مصادقات عنها والتاريخ الذي سيتخذ أساسا لهذه المصادقات وأن تعتمد المصادقات بواسطة البنك و يراجعها المدقق الذي يصدرها تحت إشرافه و مسؤولياته؛ وذلك لإثبات حقوق البنك قانونيا وموضوعيا من خلال اختيار عينة من عملاء البنك ذات المبالغ الكبيرة قانونيا ومحاسبيا و مطابقة مجموع الأرصدة في كل من الحسابات الجارية المدينة والسلف والقروض مع إجمالي كل من هذه الحسابات في الدفتر الكبير، و إرسال مصادقات لهم.

4- التحقق أنه تم تكوين مؤونات كافية: لتغطية جميع الأعباء والخسائر المحتملة؛ وذلك للتأكد من كفايتها للغرض الذي احتسبت من أجله والتأكد من صحة الطرق المحاسبية المتبعة في حسابها و أنها بموجب القوانين السارية، ويتم إتباع الإجراءات التالية:

- دراسة أقساط الامتلاك ويمكن أن يلجأ المدقق هنا للخبراء؛

- التأكد من الثبات في حساب الأقساط وتحديد التفاوت إذا وجد؛

- مقارنة المخصصات في سجل منفصل عن سجل البنك، وإجراء المطابقة للوقوف على الفروقات؛

- التأكد من أن حساب الاحتياطات تم بما يتماشى مع القوانين السارية؛

- التأكد من طريق حساب الاحتياطات؛

5- فحص جميع العقود والاتفاقيات التي أبرمها البنك: والتأكد من مطابقتها للأحكام والقوانين واللوائح

والتعليمات والقواعد النقدية والبنكية المتبعة، وذلك بهدف التأكد من صحتها قانونا و أرصدتها والتأكد من تطبيق مبدأ الاستحقاق. ويتم هذا بـ:

- الاطلاع على العقود التي بموجبها تم إلزام البنك؛

- تدقيق المستندات المؤيدة لدفع هاته المبالغ، ومطابقتها مع دفتر المصروفات؛

-نفس الإجراءات بالنسبة للفوائد والإيرادات المستحقة غير المقبوضة.

6- فحص القروض المقدمة:

من خلال التأكد من سلامة القرارات و مدى احترام و مراعاة التعليمات وشروط منح القروض و كفاية الضمانات مع فحص ارصدة الزبائن الممنوحين لقروض بضمانات غير كافية و غير القادرين على الوفاء بها، و حصر التسويات التي تمت في هذا الشأن المتضمنة تنازل البنك على جزء من أصل الدين أو فوائده وما تم إعدامه من هذا القروض.

يتم تدقيق قسم القروض وفق ثلاث مراحل أساسية هي: مرحلة تحضير المهمة، مرحلة القيام بأعمال التدقيق ثم مرحلة مراقبة الحسابات.

تتضمن مرحلة التحضير قيام فريق التدقيق الداخلي التعرف على مصلحة القروض وذلك من أجل:

- التعرف على التنظيم العام للقروض، سياسة الإقراض العامة ، الموظفين، النشاطات الممولة ، ومختلف الإجراءات للحصول على القرض؛

- القيام بفحوصات تحليلية للقروض التجارية وكذا لنتائج نشاط القرض؛

-تحديد مختلف المخاطر الناتجة عن القروض؛

وخلال المرحلة الثانية ومن أجل تقييم الرقابة الداخلية لنشاط القروض لابد على المدقق الداخلي القيام بما يلي:

- تحليل إجراءات الالتزام: وذلك بتدقيق أنظمة التفويض، مدى احترام سياسة منح القروض المطبقة في البنك (الشروط، معدلات الفائدة المطبقة...) ومدى تطبيق نظام خاص بمتابعة الترخيصات بالقروض. بالإضافة إلى التأكد من تاريخ صلاحية القرض، وفيما إذا كانت المستندات المستعملة في العقد موجودة فعلا في الملف، ومدى احترام القرض الممنوح للشروط المتفق عليها ومراقبة الاستحقاق واسترجاع الأموال في التاريخ الصحيح.

- تحليل تسيير القروض العادية: من خلال متابعة تسديد القروض في آجالها المحددة بالإضافة إلى تسيير الإجراءات المتعلقة بوضعية القرض، مثل: التسديد المسبق، توقيف القرض، ... الخ.

فعلى المدقق الداخلي دراسة حجم القروض وخاصة القروض ذات معدلات النمو السريعة والديون التي

تم إعادة جدولتها وكذا القروض التي يحتمل عدم سدادها مع مراعاة الخسائر السابقة، وذلك من أجل

تصنيف القروض وكشف القروض المشكوك فيها.

- تحليل نظام مراقبة المخاطر: وذلك لمعرفة مدى قدرة البنك على تحديد وكشف القروض ذات

المخاطر، ودرجة تلك المخاطر مع إعطاء رأي حول مستوى التحكم فيها.

أما في المرحلة الثالثة فتتم مراقبة الحسابات من خلال ثلاثة خطوات هي:

- فحص الأخطار على القروض: إن فحص أهم ملفات القروض المشكوك فيها وغير قابلة للتحصيل

يتركز على تقييم مستوى المؤونة المكونة لتغطية خطر عدم التسديد من خلال تحليل الوضعية المالية

للمقترض، و كدا الضمانات الممنوحة ومدى صحتها، بالإضافة إلى التأكد من الضمانات المقدمة للبنك. للمقترض، فمثلا إذا كان الضمان هو عقار على المدقق أن يتأكد قيمة العقار تفوق أو تساوي قيمة القرض،، وإذا كان الضمان عبارة عن سلعة التأكد من فعلا ملك للزبون وأن قيمتها تغطي قيمة القرض مع وجود هامش يضمن التغطية عند انخفاض قيمتها السوقية. ومن أجل تقييم المخاطر يقوم

المدقق بالتحقق من مدى كفاية المخصصات ضد خسائر القرض، مع الأخذ في الحسبان تحديد جودة

القروض المقدمة في البنك والتركيز على حجم التهديدات الائتمانية.

-الفحص بالحاسوب: يقوم المدقق بعملية الفحص والتدقيق عن طريق الحاسوب من أجل الحصول على المعلومات المتعلقة بالقروض كمعدلات الفائدة وغيرها.

و في نهاية المهمة يقوم المدقق باعداد التقرير حول قسم القروض والالتزامات، حيث يتضمن التقرير نقاط القوة والضعف مع تقديم التوصيات الضرورية لتحسين نظام الرقابة في قسم القروض.

7-التحقق من أن القوائم المالية قد أعدت وفقا للمبادئ والأسس المحاسبية المتعارف عليها وتعليمات البنك المركزي ومعايير المحاسبة الدولية.

و الجدول التالي يلخص أهم الإجراءات التفصيلية للتدقيق البنكي:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **البيانات** | **إجراءات التدقيق** | **الهدف من تدقيقها** |
| **النقديــــــــــــــــــة** | - جرد موجودات الصندوق و تدوينها على كشف مستقل و حصر كل مدفوعات و مقبوضات الصندوق بموجب مستندات تؤيد ذلك  - تحضير محضر بنتائج الجرد يصادق عليه المدقق و أمين الصندوق. | * التأكد من الوجود الفعلي و مطابقته بالرصيد الدفتري بتاريخ الجرد و الوقوف على أية فروقات. * التأكد من أن الوجود الفعلي في حدود تسقيف البنك. * التأكد من أن الوجود الفعلي في حدود المبالغ المؤمن عليها. |
| **محفظة الأوراق المالية** | - إعداد كشوف تفصيلية بتوظيفات مماثلة للبنك في الأوراق المالية و مطابقة مجاميع كل نوع من الأرصدة الخاصة به.  - التأكد من ملكية البنك للأوراق المالية بالاطلاع على الشهادات المؤيدة.  - جرد الأوراق المالية بحضور الموظفين. | -التأكد من الأرصدة النقدية للأوراق المالية تعبر بصدق عن الموجودات الفعلية من الأوراق المالية.  -التأكد من أن أرباح و خسائر و فوائد الأوراق المالية قد سجلت بالكامل. |
| **الأوراق التجارية**  **(الكمبيالات)** | -جرد الكمبيالات و مقارنتها بأرصدة البنك.  - إرسال مصادقات للجهات المودعة لديها.  - اختبار صحة العمليات الحسابية للفوائد و العمولات ... | - التأكد من الوجود الفعلي للكمبيالات.  - التأكد من ملكيتها و من إمكانية تحصيلها  - التأكد من صحتها القانونية و الموضوعية  -التأكد من عدم تجاوز التسقيف بالنسبة للكمبيالات المخصومة. |
| **المخصصات** | - دراسة اقساط الاهتلاك و يمكن لجوء المدقق للخبراء.  -التأكد من الثبات في حساب الأقساط و تحديد التفاوت إن وجد. | -التأكد من كفايتها للغرض الذي احتسبت لأجله  -التأكد من صحة الطرق المحاسبية المتعارف عليها في ذلك و أنها بموجب القوانين السارية. |
| **الاحتياطات** | -التأكد من أن حساب الاحتياطات يتماشى مع القوانين السارية، و انه قد تم بالرجوع للمعايير المتعارف عليها. | -تفادي المخاطر البنكية.  -إلزام البنوك بالرقابة البنكية(الاحتياطي الإلزامي المفروض من البنك المركزي) |
| **القروض و السلف و الجاري**  **مدين** | -مطابقة مجموع أرصدة حساباتها مع إجمالي كل من هذه الحسابات في الدفتر الكبير.  -الاطلاع و المراجعة المستندية.  -إرسال مصادقات لعملاء البنك.  -اختبار عينة من عملاء البنك ذات المبالغ الكبيرة قانونا و محاسبيا. | -إثبات حقوق البنك قانونا و موضوعيا. | |
| **المصروفات المستحقة** | -طلب كشف تفصيلي لها و تدقيق هذه المستحقات مع المستندات المؤيدة لها.  -مراجعة قيود التسوية و الطرق المحاسبية. | -التأكد من صحة التزام البنك بها و فترتها و من صحة أرصدتها. | |
| **الإيرادات المقبوضة** | -تنظيم كشف تفصيلي لها و مراجعة قيود تسويتها و مطابقتها بالمستندات المؤيدة لها. | -التأكد من صحة هذه الإيرادات و جديتها و من صحة توجيهها المحاسبي. | |